وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامـــعـــة ديـــــالى
كـــلـيـة الـتـربـيـة للعلوم الإنسانية
قـسـم الجغرافية – الـدراسـات الـعـليا

التكامل الصناعي وآليات التوزيع المكاني
دراسة تطبيقية للصناعات التحويلية في
محافظات ديالى وصلاح الدين وواسط

أطروحة مُقدّمة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات درجة دكتوراه فلسفة في الجغرافية

من الطالبة

أحلام نوري منشد فليح

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد يوسف حاجم

1436هـ 2015م

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتكامل الصناعي وكيفية تحقيقه ونجاحه في الأقاليم الجغرافية

تمهيد.

أولًا: مفهوم التكامل الصناعي ومتطلباته الجغرافية.

ثانيًا: مقومات التكامل الصناعي.

ثالثًا: أسس التكامل الصناعي.

رابعًا: محددات التكامل الصناعي.

خامسًا: استراتيجيات التكامل بين المشروعات الصناعة التحويلية.

سادسًا: أشكال التكامل الصناعي.

سابعا: مزايا التكامل الصناعي.

ثامنًا: أهمية التكامل والتشبيك بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للصناعات التحويلية.

تاسعًا: المعوقات التي واجهت التكامل الصناعي.

عاشرًا: أهمية تحقيق التكامل الصناعي ضمن الحيز المكاني للإقليم الجغرافي.

أحد عشر: التحديات التي تواجه عملية تحقيق التكامل الصناعي ضمن الأقاليم الجغرافية المتخلفة

أثنا عشر: الأطر المرحلية لبناء التكاملات الصناعية وتأسيسها بين الأقاليم الجغرافية والتخطيطية.

الخلاصة.

تمهيد:

يشغل موضوع الصناعة بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص اهتمام الكثير من الجغرافيين والاقتصاديين على حدٍ سواءٍ، بوصفها ظاهرة بشرية تحتاج إلى التنظيم المكاني بقدر يكفل أداء دورها الاقتصادي في الحاضر والمستقبل.

وإنَّ التكامل الصناعي في جميع الأحوال وبغض النظر عن الأسلوب المتبع في تحقيقه يعدُّ ركنًا أساسيا من أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وبوصفها إحدى الأسس المهمة في قياس مستوى تقدم ورفاهية ومكانة المحافظات أو الأقاليم الجغرافية، لذلك تعتمد الدول الصناعية المتقدمة على مبدأ التكامل الصناعي المحلي في مختلف القطاعات[1]، ولعل أبرز هذه الدول على الساحة العالمية حاليًا أمريكا، واليابان، والصين ،ودول غرب أوروبا ودول شرق آسيا، ونظرًا لأهمية التكامل الصناعي في النمو الاقتصادي لهذه الدول نجد أنَّ الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة تلاقي انتشارا واسعًا بما تتطلبه الصناعة في تلك البلدان.

وقد حظي موضوع التكامل الصناعي باهتمام كبير من لدن المهتمين بالصناعة على وجه خاص والاقتصاديين وجه عام ، وذلك لما له من أثر في تحقيق الترابط بين المنشآت الصناعية وتحقيق التوظيف الأمثل للطاقات الصناعية المتاحة في ظل توافر قاعدة صناعية عريضة، أن تسليط الضوء على مفهوم التكامل الصناعي وإبراز أهميته في دفع عجلة التنمية على المستوى الوطني، من خلال عمل المشروعات للصناعات التحويلية على نحوٍ فردي مما يحقق لها مستوى أداء معين، وحتى يمكن النهوض بمستوى هذا الأداء فالأمر يتطلب مراعاة التحولات التي شهدها أداء منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في العالم والتي بدورها دفعت نحو مواجهة تحديات العولمة من جهة والتغلب على قيود الواقع والذي يتمثل في العمل الفردي من جهة أخرى ودعم وتعزيز التوجه نحو تفعيل آليات العمل الجمعي أي التكامل بين المشروعات الصغيرة والكبيرة للصناعات التحويلية[2].

لذا سوف تتناول الباحثة في هذا الفصل المحاور الآتية لتحليل وهي مفهوم التكامل الصناعي ودوره في عملية التنمية الصناعية وما يعكسه من أثار ايجابية وسلبية على الأقاليم المحددة جغرافيًا والمراحل التي يمر بها في أي إقليم جغرافي واهم الاستراتيجيات التخطيط المكاني

---

(1) حسن محمود علي الحديثي، تخطيط المواقع الصناعية، بحث في الأسس والمفاهيم النظرية، مجلة النفط والتنمية، العدد الثاني آذار–نيسان،1987، ص109.

(2) جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق (1970–1950) ،ج2، وزارة التخطيط، بغداد، 1970، ص171.

للمواقع الصناعية, وكيفية تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمنشآت الصناعية المرجوة تحقيقها في منطقة الدراسة من اجل وضع مخطط هيكلي لخلق حالة من التكامل الصناعي بين المحافظات قيد الدراسة، وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية، وانعكاسها على المحافظات قيد الدراسة.

أولاً: مفهوم التكامل الصناعي ومتطلباته الجغرافية

وردت عدة تعريفات للتكامل الصناعي في أدبيات جغرافية الصناعة نذكر أهمها[1]:

تعريف الباحث ميردال، الذي عرف التكامل الصناعي بأنَّه: عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وكيف يتحقق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في الأقاليم المعنية بالتكامل.

وهناك تعريف آخر له : بأنه "إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الإقليمية والسعي الجاد لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين مجموعة من الأقاليم على ضوء المبادئ الأساسية للتكامل الصناعي، وفي دعم لهذا الرأي، يصف ميردال(*)، التوسع في النشاط الصناعي لمركز معين، بأنه سيعمل على خلق ما يسمى بالتأثيرات المرتدة Back wash effects على المناطق الأخرى وبالأخص منها، العناصر ذات الحركة كرأس المال والقوى العاملة، ليؤكد بذلك على إن التباين الإقليمي هو ظاهرة صحية وإن حالة الاستنزاف التي تمارسها الأقاليم المتقدمة لموارد الأقاليم المتخلفة تقابلها آثار إيجابية تظهر لاحقًا في بنية الأقاليم المتخلفة لأسباب منها، أن زيادة الاستثمار ستؤدي لاحقًا إلى ظهور موجات تصاعدية في الدخل الإقليمي سواء في الإقليم المستقطب أو المستقطب منه(*). كما ورد تعريف للتكامل الصناعي في وحدة أبحاث الشرق الأوسط للدراسات الجغرافية هو: "عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول أو الأقاليم بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك، بدرجات مختلفة وعلى أسس معيّنة[3]، تهدف من خلاله هذه المجموعة إلى زيادة ودعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل عملية التنمية والاستفادة من

---

(1) كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 2000، ص24.

(*) هو باحث فرنسي في العلوم الاقتصادية وله بحوث كثيرة في الجغرافية الصناعية وخاصة الموقع الصناعي وأثره على الاقتصاد

(*) يستخدم كلمة محافظة كتعبير عن التقسيم الإداري وإقليما كتعبير تخطيطي للحيز المكاني حاويا للمحافظة وسلمها الإداري الأدنى، ينظر المصدر نفسه، ص142

(3) حبيب محمد فرحان ، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1990 ، ص2.

الميزة النسبية التي تتمتّع بها الأقاليم والدول الأخرى، وتتعدّد أشكال هذا التكامل ما بين نظام تفضيلي إلى مشروعات مشتركة واتحاد جمركي ومنطقة تجارة حرّة إلى سوق موحدة"[1].

ثانياً: مقومات التكامل الصناعي:

تتوافر العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الصناعي، وإيجاد بنية ملائمة لعملية التكامل الصناعي من حيث توافر الموارد الطبيعة وعناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية فضلا عن البنية الأساسية من طرق النقل والاتصالات والخدمات والبنى التحية[*] ، وذلك لأنه يسمح بتكامل موارد ومعطيات المناطق والمحافظات سواء كانت منفردة أو في مجموعات إقليمية , وعملية التكامل تسهم في ترميم الخلل القائم في هيكلية المؤسسات الصناعية، وذلك إذا تكيف الإطار السياسي والإداري بالشكل الملائم ليفعّل حركة الإنتاج من خلال توافر تلك المقومات منها الموارد الكافية والحجم السكاني الكبير، فضلا عن المساحة الواسعة و الكادر الإداري والتخطيطي وتكون ذات إستراتيجية مدروسة ، [2] وهذه الخصائص والميزات تشكل مرتكزًا لعملية التكامل في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. و من خلال هذه المقومات يمكن إيجاز أهمية التكامل الصناعي بالنقاط التالية :

1. الحصول على مزايا الإنتاج الواسع (الكبير).
2. الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة الماهرة وتدريب غير المهرة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع (قومي).
3. تسهيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية ممّا قد يحمي اقتصاديات من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.
5. رفع مستوى معيشة المواطنين[3].
6. تقليل الاعتماد على الخارج ممّا يؤدّي كما ذُكر سابقًا إلى محدودية التأثّر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية الخارجية خاصّةً إذا وصل التكامل إلى مرحلة متقدّمة.

---

(1) عائدة بشارة، التوطن الصناعي في الإقليم المصري، القاهرة، مطبعة البيان العربي، 1962، ص10.

(*) سوف يتم ذكر المقومات الجغرافية بالتفصيل في الفصل الثاني

(2) عبد خليل فضيل، أحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطابع جامعة الموصل، (بلا تأريخ)، ص174.

(3)Walker, David F.(Ed.), Planning Industrial Development,John Wiley and Sons Ltd,NewYork,1980,p.35.

وبناءا على ما تقدم تقوم عملية التكامل الصناعي على مبدأين[1]:

1. مبدأ الاستخدام الأمثل : ذلك الاستخدام الذي حقق منفعة اقتصادية مع تأكيد التخطيط الحديث والمستديم على ذلك شريطة أن لا ينجم عن ذلك أثار سلبية.
2. مبدأ تعدد الاستخدام: ويكون ذلك في المحافظات ذات المساحة المحدودة والكثافة السكانية العالية.

ثالثاً: أسس التكامل الصناعي:

إنَّ التكامل الصناعي يدور حول تنظيم العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من المناطق، لذلك لابد أن تكون هناك علاقات اقتصادية ، وأنْ يستند التكامل على مجموعة من الأسس من أهمها ما يأتي[2]:

1. الجوار بين المناطق الأعضاء في التكامل لتسهيل الانتقال والاتصالات.
2. التجانس الثقافي والاجتماعي لأن التكامل في نهاية الأمر علاقات بشرية بين سكان المناطق المتكاملة.
3. التنوع من حيث اختلاف الموارد والمنتجات فيما بين الدول وكذلك التنوع البيئي لأن التكامل في أحد مضامينه هو تجميع أجزاء مختلفة في كل واحد.
4. وجود طاقات غير مستغلة لدى كل إقليم وبالتكامل فيما بينها يمكن الاستفادة بها[3].

يتبين مما سبق ومن الجدول (2) والشكل (1) أنَّ سياسة الدولة تأتي في مقدمة الاعتبارات التي أسهمت في التكامل الصناعي داخل منطقة الدراسة إذ شغلت نسبة(47.53%) من مجموع الحد الاعتبارات التي أسهمت في قيام المنشآت الصناعية إذ عملت هذه السياسة على القيام بأجراء تخطيطي تمثل في تخصيص المناطق الصناعية في منطقة الدراسة.

---

(1) حسن عبد القادر صالح، مدخل إلى جغرافية الصناعة، الطبعة الأولى، مطبعة دار الشروق، جامعة الأردن، 1985، ص30.

(2)Ress, John and others " Industrial location and Regional Systems" Groom Helm. Ltd, London, 2-1981, P170.

(3) محمد جاسم علي شعبان العاني, التخطيط الإقليمي – المبادئ والأسس – نظريات وأساليب, دار الصفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2007، ص21.

جدول (2) العوامل المؤثرة في التكامل الصناعي (*)

ت	العوامل	النسبة المئوية
1	سياسة الدولة	%47,53
2	السوق	%21,79
3	النقل	%6,97
4	عوامل أخرى	%6,09
5	الأيدي العاملة	%4,38
6	الارتباط الصناعي	%3,66
7	مصادر الطاقة	%3,40
8	المواد الأولية	%3,13
9	الأرض	%1,59
10	المياه	%1,46
	المجموع	%100

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركز للإحصاء وتكنولوجية المعلومات، جداول الحاسبة الالكترونية ،المجموعة الإحصائية السنوية عام2013، ص65.

شكل (1) النسب المئوية للعوامل المؤثرة في التكامل الصناعي

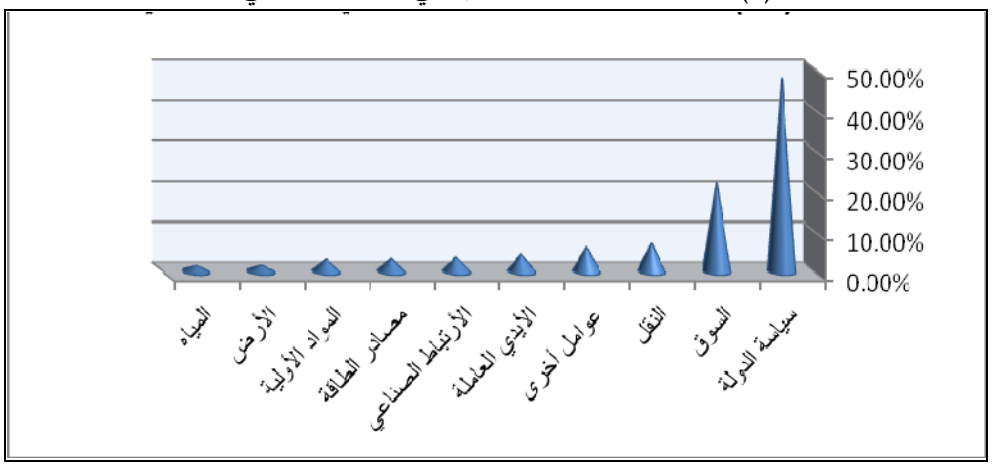

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على الجدول (2).

(*) تم الحصول على هذه الأرقام والنسب من اتحاد الصناعات العراقي ، الفروع الصناعية للقطاعات ، قسم الحاسبة الالكترونية ، بيانات غير منشورة ،2013،صفحات متفرقة

يبين مخطط(1) سلم أولويات مراحل التكامل الصناعي المناسبة لبعض القطاعات المهمة في الصناعة التحويلية على اعتبار إن منطقة الدراسة غنية بالمواد الخام والثروات المعدنية [1]، إذ تبدأ باستغلال الميزة التنافسية في قطاعي النفط والغاز عن طريق توسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة الصادرات النفطية[2]، لتحقيق فوائض في الإيرادات النفطية يمكن أن تستغل في تطوير صناعة البتر وكيماويات بوصفها الأكثر أهمية، ومع توفر المواد الخام ممثلة بالنفط والغاز المصاحب يمكن جذب المستثمرين الأجانب[3]، لاستغلال هذه الميزة وتطوير الصناعة البتر وكيمياوية، وبالتالي ستكون هناك إمكانية تطوير صناعات أخرى مثل صناعة اللدائن والأسمدة والآلات والمعدات الكهربائية والالكترونية باعتبار إن مواد البتر وكيماويات هي مدخلات للعمليات الصناعية المختلفة، وبالتالي تؤثر على كافة مراحل الإنتاجية ومخرجاتها الصناعية[4].

(1) حسن محمود علي الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط الاقتصادي وحيزه الجغرافي، مجلة الجغرافي العربي، العددين الثاني والثالث، تموز 1995، ص249–251.

(2)Richardson, Harry W. Regional and urban Economics. Pitman Pub.Ltd, London . 1979, p.165

(3)Hansen Niles M. Growth centre in regional economic development .New York, 1969, pp.105-108.

(4) باسم عبد الكريم الزبيدي، التطور الصناعي في العراق، مؤشراته، مشاكله، المقترحات، 1964–1974، مجلة الصناعي، العدد الثالث، اتحاد الصناعات العراقي، بغداد، 1974, ص42،

مخطط (1) أولويات التكامل الصناعي في منطقة الدراسة

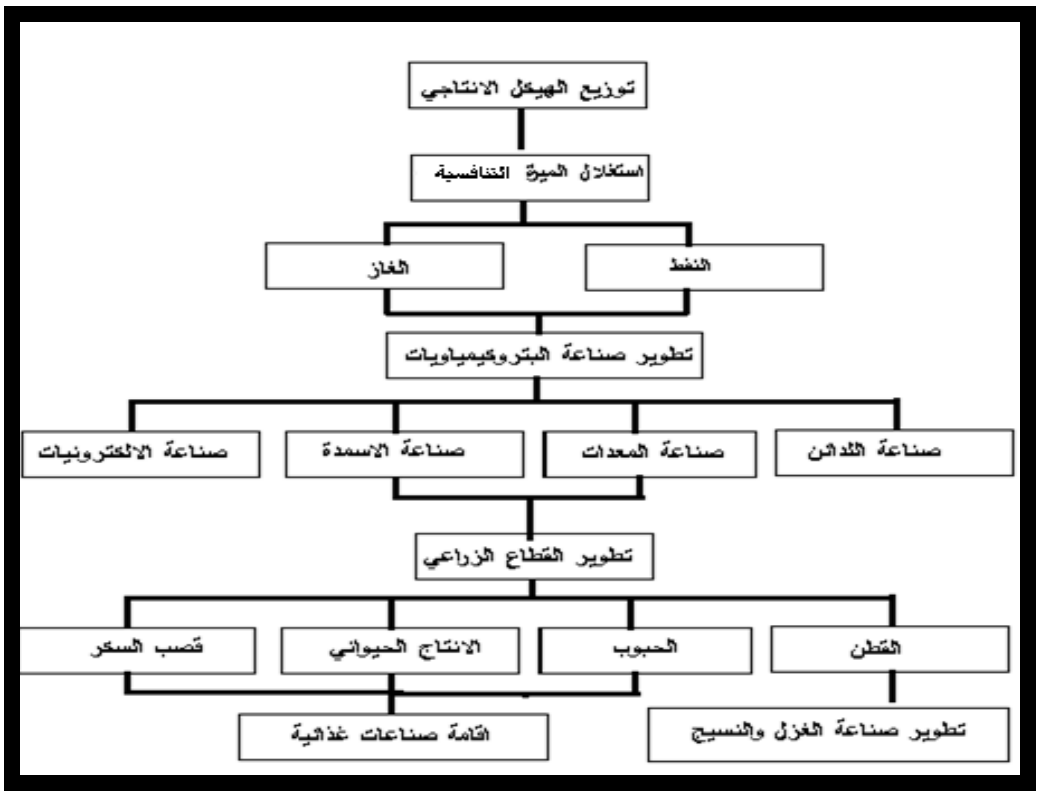

المصدر : نقلا عن ماجد محمد خورشيد، أهمية اقتصاديات التكتل للموقع الصناعي وأثرها على التنمية القومية والإقليمية، مجلة الصناعة، عمان، 1981، ص54.

رابعاً: محددات التكامل الصناعي

أن المحددات الرئيسة للتكامل الصناعي هي [1]عامل المنافسة، عامل النقل، عامل قيمة الأرض، التغير في نمط الاستثمار المجاور، التقدم التكنولوجي ، العامل الطوبوغرافي ، الغزو، التجمع أو الفصل، وهناك العديد من العوامل والمؤشرات والمعلومات التي يمكن عدها محددات أساسية لتحليل التكامل الصناعي وتطبيق نماذجها المقترحة ومن هذه المحددات نذكر ما يأتي[2]:

(1) جواد كاظم عبد الخفاجي، أثر التصنيع على التنمية الإقليمية– دراسة في اختيار نوع النشاط الاقتصادي ضمن الحيز المكاني في محافظة كربلاء، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1989م، ص51.

(2) زين العابدين علي صفر، تخطيط المناطق الصناعية في المدن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1984، ص16.

أ. أن التجاور المكاني للمواقع ومن ثم للأقاليم مع تطوير شبكات النقل والاتصالات قد يسهم في زيادة الاحتكاك بين الأسر وميولها الاستهلاكية والأعمال ونشاطاتها الإنتاجية والتبادلية والتمويلية [1].

ب. أن تفاوت دخول القوى العاملة من أجور ورواتب وحوافز مع ثبات المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تحرك القوى العاملة نحو الأماكن التي تتسم بمجالات أوسع للتباين وبمعدلات أعلى وتستمر لفترات أطول[2]، لذا يعد عنصر العمل أساسًا في العملية الإنتاجية إذ يتحدد أثر هذا العامل في الإنتاج الصناعي في تحديد موقع الصناعة في ثلاث نقاط رئيسة:

- مدى وفرة الأيدي العاملة من ناحية المهارة الفنية.
- مدى توافر الأيدي العاملة من الناحية العددية.
- مدى تباين الأقاليم في تكاليف الأيدي العاملة.

إذ يمثل حجم المنطقة والإقليم التابع لها العنصر الحاسم في توافر العمال من الناحية العددية في الوقت الذي يعتمد على التدريب الفني للعمال ومهارتهم وخبرتهم والبيئة الصناعية المتاحة فيما يتعلق بمستوى الكفاءة الفنية للعمال، والتكاليف تكاد تكون متباينة بين العمال أنفسهم اعتمادًا على مستوى كفاءتهم، وتتطلب الصناعات أنواع مختلفة من العمل سواء من الأيدي العاملة التي تمتاز بمستوى من الإدارة المنتظمة أو العمال الماهرين وشبه الماهرين وغير الماهرين في الوقت الذي تعد فيه تكاليف العمل ومهارتهم عاملًا موقعيًا مؤثرًا في الصناعة، إذ أن بعض الصناعات تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة بغض النظر عن المهارة في العمل وبعضها تحتاج إلى أيدي عاملة أقل مع الاهتمام بعامل الخبرة والمهارة الفنية والتعامل مع الآلة ينظر جدول (3).

---

(1) حكمت رشيد سلطان، العوامل المؤثرة في اختيار المواقع الصناعية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 44، 1994، ص174.

(2) ينظر: كاثلين. أم لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة الدكتور محمد حامد الطائي والدكتور خطاب صكار العاني، مكتب دار المتنبي، بغداد، 1963، ص35.

جدول (3) نسبة تجهيز المنشآت الصناعية بالأيدي العاملة في منطقة الدراسة لعام 2013

الفرع الصناعي	نسبة تجهيز العمال من منطقة الدراسة %	نسبة تجهيز العمال من خارج منطقة الدراسة %
المواد الغذائية	92	8
المنسوجات والألبسة والخياطة	72,16	27,83
منتجات الخشب والأثاث	73,13	26,86
الكيمياوية	75	25
الطباعة والورق	62,5	37,5
المنتجات المعدنية	90,8	9,1
المواد الإنشائية	85	15
الخدمات الصناعية	93	7

المصدر: جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي لإحصاء, قسم الإحصاء الصناعي، الحاسبة الالكترونية, 2013، ص166.

شكل (2) نسبة تجهيز المنشآت الصناعية بالأيدي العاملة في منطقة الدراسة لعام 2013

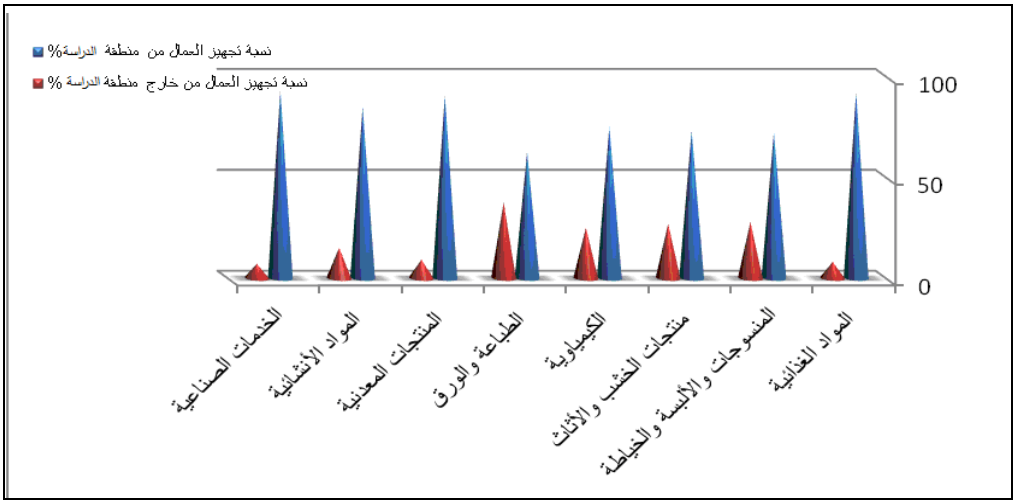

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على الجدول (3).

ومن الجدول أعلاه يظهر أن منطقة الدراسة تجهز المنشآت الصناعية بالعمال بنسبة (80,4%) من مجموع العاملين في الصناعة وقد جاءت نسبها على التوالي (92%، 72,16%، 75% ،62,5 %، 90,8%، 85% ،93%) و(19,6%) من العاملين في المنشآت هم من خارج

المدينة أي من إقليمها التابع لها ومن خارج إقليمها مثل بغداد وغيرها من المحافظات المجاورة إذ شكلت نسبها على التوالي (8% ،27,83% ، 26,86%،25% ، 37,5%، 9,1%، 15%، 7%) .

ج. أن تفاوت أسعار الفائدة يدفع المستثمرين للبحث عن فرص استثمارية في الأقاليم الأقل فائدة وذلك للإفادة من هذا التفاوت[1]،ارتبطت هذه الفروقات بأنظمة مؤسسية مستقرة بغرض تنشيط الأقاليم الأقل نموًا فإن عملية الانجذاب تكون أكثر فاعلية.

د. أن تفاوت الإيجارات قد يمثل دورًا مهمًا في تحريك الأسر والعمال موقعيًا ولاسيَّما عندما تتباين سعة العقارات (المبنية وغير المبنية) المتاحة وتكون الاختلافات في تكلفة وحدة العقار بمستويات تبرر عملية الانتقال المكاني،[2] أما فيما يتعلق بنوع الصناعة واحتياجاتها للأرض فأن هنالك اختلافًا بين الفروع الصناعية من حيث ما تشغله من مساحة أرض، ثم بالتالي ما تمثله تلك المساحة من المساحة المحددة للمنطقة.

هـ. إنَّ التمايز في معدلات الضرائب بحسب نوع النشاط الإنتاجي قد يسهم في تحريك رؤوس الأموال نحو الاستثمار في النشاطات التي تخضع لمعدلات أدنى للضرائب، وحيث تتوطن هذه النشاطات في مواقع (أو إقاليم) معينة بشكل رئيس فإن ذلك ينعكس من ثم على الاتجاه الجغرافي لانتقال العنصر المعني[3].

و. إنَّ من المعروف في اعتبارات التوطن بالنسبة لتأثير مصادر الموارد الطبيعية Resource-Natural أو لتأثير الأسواق Market-Orientation إنَّ أيًا من التأثيرين أقوى سيصبح محددًا لموقع المنشأة المعينة باختيار المكان الأكثر ربحية[4].

---

(1) صباح فيحان محمود، اختيار مواقع المشاريع الصناعية في زمن الحرب، أبحاث مجلة جامعة صلاح الدين للعلوم الإنسانية، العدد الثاني والثالث، كانون الثاني، 1990، ص281.

(2) صلاح الدين الشامي، الجغرافية دعامة للتخطيط، دار المعارف، الإسكندرية، 1976، ص330.

(3)FLORY THE BAUT , LE GATT DROIT INTERNATIONALE ET COMMERCE MONDIAL , LIBRAIRE GRENOBLE DE DROIT ET JURIS PRUDANCE , PARIS 1968.

(4) أدجار هوفز، النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي، ترجمة عزت عيسى الغوراني، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1948، ص106.

ز. تمثل الارتباطات الموقعية (أو الإقليمية) للإنتاج دورًا مهمًا في تجاذب السلع والخدمات والموارد والدخول، فكلما تباينت معدلات هذه الارتباطات من مكان إلى آخر اختلفت تأثيرات التجاذب من حيث الحجم والاتجاه والنوع[1].

ح. يسهم كل من التجانس الاجتماعي والثقافي لإقليمين أو أكثر في تسهيل مهمة انتقال الموارد البشرية وحتى بالنسبة لانتقال النشاطات الإنتاجية وذلك للتأثيرات السيكولوجية الاجتماعية على الطلب السوقي.

ط. أن التجمعات السكانية الحضرية الأكثر تطورًا والأكبر حجمًا تكون أقوى تأثيرًا في الجاذبية من التجمعات السكانية شبه الحضرية الأقل تطورًا والأصغر حجمًا.

ي. أن انتقال الاتجاه الواحد للقوى العاملة والمنظمين ورؤوس الأموال بغرض الاستقرار في مواقع (أو أقاليم أخرى) يتطلب توافق عوامل الجذب في أماكن الوصول Destination or Terminal مع عوامل الطرد في الأماكن الأولى، حيث تقابل عوامل الجذب (مثل: الأسواق الأوسع والظروف المعيشية الأفضل والفرص الاستثمارية الأكثر والمستويات الاجتماعية الأعلى والحريات السياسة الأوفر) عوامل الطرد (مثل: الأسواق الأضيق والظروف المعيشية الأصعب والفرص الاستثمارية الأقل والمستويات الاجتماعية والثقافية الأدنى والتقليدات السياسية الأشد).

ك. أن تحديد دور الحكومة ومستويات تدخلها في النشاط الاقتصادي، وفي العلاقات التنظيمية المكانية يعد ضروريًا لتشخيص واقع النظام السائد، ولبيان مدى فاعلية آلية السوق التنافسية في رفع الكفاءة الإنتاجية والربحية الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية من خلال الانتقال الكفوء للسلع والخدمات والموارد استجابة لحركات حرة وملائمة لأسعار هذه المنتجات والعناصر.

وهنا كلما أزداد تدخل الحكومة ارتبط الانتقال المكاني بصيغ جاهزة ومفروضة بقرارات مركزية أو إقليمية، وتعطل في الوقت نفسه دور حريات الأسعار في تحفيز هذا الانتقال أو في تصحيح مساراته وتعديل أحجامه.

ل. تحديد الحدود الأدنى لسعات الإنتاج الأساسية كمدخل شرطية أو استهلاكية Thershold لعملية الجاذبية المكانية، وعلى أية حال أن تزايد الوحدات الكبيرة المتكتلة في علاقات قطاعية ومؤسسية (حضرية) مندمجة يجعل المدى والأقاليم المعينة أكثر قدرة على جذب

(1) D. Smith, Industrial Location (An Economic Geographical Analysis) . Printed in U.S.A. 1971-p5.

رؤوس الأموال والنشاطات والكفاءات المتميزة، بينما تكون المناطق التي تسودها الوحدات الإنتاجية الصغيرة أو المشتتة التي تعاني من قلة الوفورات من حيث عناصر الطرد لمختلف الموارد والنشاطات[1] إما الوفورات الاقتصادية الخارجية هي اقتصاديات التركز الحضري. وتقسم إلى قسمين :

1- اقتصاديات الموقع

2- اقتصاديات الحضرية

خامساً : استراتيجيات التكامل بين مشروعات الصناعة التحويلية

تعدّ استراتيجيات التكامل بأنواعها (الرأسي والأفقي والأمامي والخلفي) وما يتفرع عنها جميعًا من استراتيجيات فرعية أحد أهم المداخل التي دفعت باقتصاديات الدولة نحو استثمار أداء المنشآت الصغيرة (الصناعية والخدمية وغيرها) وفي مختلف القطاعات وعلى نحوٍ اقتصادي والمباشرة بإنشاء مجمع صناعي[*] نموذجي واحد على الأقل يسد متطلبات التكامل الصناعي وتشجيع القطاع الوطني والأجنبي للإسهام في هذا المجال، وتشجيع إنشاء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وإيجاد آليات تمويلية ملائمة لها، إذ أن المنشآت الصغيرة تعدّ إحدى سمات البنية الاقتصادية[2].

ومن أهم آليات الترابط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة ما يأتي[3]:

- العناقيد الصناعية The Iuode Industry

---

(1) عبد الصاحب ناجي رشيد البغدادي، الأسس التخطيطية لتوقيع الصناعات الملوثة وغير الملوثة للبيئة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2002، ص133.

(*) المجمع الصناعي.. هو مجموعة من الأنشطة الصناعية التي تتركز في موقع معين، وتتميز بالتكامل الوظيفي فيما بينها، من خلال إعتماد أحد الأنشطة الصناعية على مخرجات أنشطة أخرى كمدخلات رئيسية في العملية الإنتاجية، كما ترتبط هذه الأنشطة فيما بينها بعلاقات ارتباط وثيقة من الناحية التكنولوجية والاقتصادية والجغرافية، بحيث أن أي تغير في العملية الإنتاجية يطرأ على أي نشاط فأنه يؤثر بصورة مباشرة على الأنشطة الصناعية الأخرى ويقصد بالعناقيد الصناعية نوع من الترابطات بين فروع وأنشطة صناعية وإما التعاقد من الباطن يقصد به الشراكة بين نوعين من الأنشطة أو بين شركتين تعمل في القطاع الصناعي ينظر المصدر : كامل كاظم بشير الكناني، مصدر سابق ، ص44

(2) سميرة كاظم الشماع، مناطق الصناعة في العراق، (تحليل كمي) دراسة في جغرافية الصناعة، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، 1978.

(3) للمزيد من الاطلاع على التفاصيل يُنظر:

Walter Isard. " Methods of Regional Analysis – An Introduction to Regional Science ". New york, 1963, PP. 375-377.

- الترابطات والتشابكات Linking and Networking
- التجمعات الصناعية industrial Clusters
- التعاقد من الباطن " المناولة الصناعية، الشراكة الصناعية"
- إقامة المعارض التي تستهدف تعميق التصنيع المحلى وتحقيق التكامل الصناعي بين الصناعات المحلية وبعضها البعض، فضلا" عن تشجيع الصناعات الصغيرة والمغذية والعمل على التوسع فيها.
- أن إقامة المعارض هو اتجاه حديث اتبع في مصر، تعرض فيه منتجات الشركات المصنعة، فضلا عن عرض احتياجات الشركات من الصناعات المغذية، وهو ما يمثل ظاهرة صناعية تعد الأولى من نوعها بالمجتمع الصناعي لإتاحة الفرصة للصناعات المختلفة لتعبير عن احتياجاتها بهدف تغطيتها من قبل الصناعات المحلية المقابلة.

سادساً: أشكال التكامل الصناعي:

توجد أشكال عدة للتكامل الصناعي تعتمد على نوع الصناعة والروابط المكانية الأمامية والخلفية والإمكانيات المتاحة لتلك الصناعة من أهمها ما يأتي:

أ. التكامل الإنتاجي:

يحفز هذا الشكل الأطراف الإنتاجية للمنشآت الصغيرة لتحقيق وفورات متبادلة للعمليات الإنتاجية الحالية والمستقبلية من خلال تبادل الإمدادات الإنتاجية.

ب. التكامل الإنمائي:

يبحث هذا الشكل في تهيئة فرص استثمارية جديدة ضمن ما تتيحه الموارد الطبيعية المتاحة داخليًا أو خارجيًا وبما يحقق النفع العام لها[1]، إذ أن تهيئة الطرف القادر على التمويل والطرف الذي يتمتع بوفرة موارد محددة وآخر يتمتع بالخبرة والمهارة والموارد البشرية المؤهلة يمكن أن ينشئ على هذا التعاضد مشاريع إنمائية متكاملة[2].

ج. التكامل التسويقي:

يدعو التكامل التسويقي إلى استخدام الأسواق على المستوى الداخلي أو الخارجي على نطاق أشمل للمتاجرة بالمنتجات النهائية من السلع والخدمات على اختلاف أنواعها وبما يشجع إقامة

---

(1) صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق، مطبعة النجوم، بغداد، 1968، ص57

(2) وزارة التخطيط، المعهد القومي للتخطيط، اقتصاديات التركز والتشتت الصناعي ، المفاهيم والتطبيقات ، دراسة رقم 166، ك1، 1984، غير منشورة ، ص31

مشروعات إنتاجية ذات أحجام كبيرة مستفيدة من وفورات الإنتاج الواسع وتخفيض التكاليف وما يترتب عليها من تعزيز العوائد الناجمة من أحجام الاستثمارات في هذه المشروعات، نستنتج مما سبق[1]:

1. التنسيق والتكامل الصناعيين للأقاليم الجغرافية:

هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تطبقها مجموعة من المحافظات في تكتل اقتصادي واحد بهدف توسيع فرص الاستثمار لديها وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل وفقًا للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل محافظة. والحد من التكرار والازدواجية في الصناعات التحويلية ورفع كفاءة الوحدات الإنتاجية القائمة، وتحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد الموجودة في كل محافظة من المحافظات في هذا التكتل ويعمل التنسيق الصناعي على تحقيق التقريب التدريجي في سياسات التراخيص والحوافز الصناعية من رسوم جمركية وقيود إدارية وكذلك تبادل رأس المال والعمالة والتقنية اللازمة للمشروعات الصناعية بين المحافظات[2].

2. أهداف العمل في التكامل الصناعي:

تعمل محافظات التكتل على تنسيق النشاط الصناعي فيما بينها، ووضع السياسات واقتراح الوسائل المؤدية إلى التحول الصناعي للمحافظات على أساس تكاملي، وذلك من خلال توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية، وتوزيع الصناعة على رقعة المحافظات بتشجيع إقامة الصناعات المكمّلة للمشروعات الأساسية موزعة في المحافظات حسب الميزات النسبية، بما في ذلك تنفيذ الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية للمحافظات ذات التكتل الاقتصادي، والتي تعتبر الوسيلة المثلى لدفع جهود التعاون الصناعي بين المحافظات لتحقيق تنمية صناعية متطورة على أسس تكاملية وتسريع عملية التكامل الصناعي في كل محافظات التكتل على أساس تكاملي وبما يتناسب مع إمكانيات وظروف كل محافظة، **ومن أهم أهدافها**[3]:

- العمل على زيادة معدلات النمو في القطاع الصناعي فيما بين المحافظات بما يتناسب وظروف كل محافظة وبهدف مضاعفة إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية كل

---

(1) خلف حسين الدليمي، التخطيط الحضري، أسس ومفاهيم ، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠١، ص41.

(2) كامل الكناني, الأثر البيئي في توقيع الاستثمار الصناعي بين ضرورات التقدم التقني ومتغيرات التقسيم الدولي للعمل, مجلة الإدارة والاقتصاد, كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, العدد (39), 28 نيسان 2002، ص30.

(3) ينظر الموقع الالكتروني وزارة الصناعة والمعادن العراقية، دائرة البحث والتطوير التكنولوجي www.noc.prg.iq. .

عشر سنوات،والعمل على رفع نسبة إسهام العمالة الوطنية في قطاع الصناعة مع إعطاء الأولوية للعمالة الفنية والمهنية.

- التركيز على زيادة نسبة المكون المحلي في إجمالي المنتجات الصناعية.
- إيجاد قاعدة للبحوث والعلوم التطبيقية المرتبطة بالصناعة.
- تعزيز التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تطوير فرص الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوافرة في المنطقة وزيادة كفاءة استغلالها صناعيًا.
- تشجيع توطين الصناعات في المناطق الأقل نموًا، ولقد أصبح تقدم الأمم يقاس في عالم اليوم بمدى التطور الصناعي الذي تحققه في مجالات التكامل الصناعي المختلفة. وأصبح التصنيع وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتنويع مصادر الدخل والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة ومواكبة تطورها، ومن هذا المنطلق على المحافظات تبني مبدأ التكامل كإستراتيجية في ظل انتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تأخذ بمبدأ التنسيق الصناعي بين المناطق[1].

سابعاً : مزايا التكامل الصناعي

توجد مزايا للتكامل الصناعي يمكن تحقيقها بين المحافظات قيد الدراسة ومنها ما يأتي:

1. تعميق وحسن تنظيم العلاقات الاقتصادية في إطار تنظيمي مستقر بين المحافظات قيد الدراسة.
2. حسن تخصيص واستخدام الموارد المتاحة في المناطق وعدم بعثرتها.
3. يحقق استغلال كافة الطاقات المتاحة بتضافر عوامل الإنتاج التي قد يتوفر بعضها في الأقاليم أو في الدولة مثل الأراضي الواسعة أو العمالة الكبيرة ولا يتوفر لديها رأس المال اللازم للاستثمارات الذي يتوفر في الأقاليم أو في دولة أخرى.
4. إيجاد مناخ وشروط أفضل للتجارة البينية بين مناطق التكامل وبينها وبين باقي المحافظات.
5. مواجهة التكتلات الاقتصادية التي انتشرت على مستوى العالم ولاسيَّما الدول المجاورة حيث يتيح التكامل فرصة لأن تكون الأقاليم ندًّا لهذه التكتلات.

---

(1) سلطان فوزي جمعة، دور القطاع الصناعي التحويلي الخاص في النمو الصناعي بالإشارة إلى العراق وتركيا، للفترة 1976–1990، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1996، ص92.

6. إيجاد اقتصاد قوى يمكنه أن يواجه الاقتصاديات الأخرى من حيث القدرة على التفاوض والتوصل إلى شروط تعامل مناسبة مع هذه الاقتصاديات. [1]

ويمكن إيجاز أبرز الآثار المكانية الصناعية الاقتصادية لإستراتيجيات التكامل الصناعي في النقاط الآتية[2]:

1. اتساع نطاق السوق مما ينتج عنه اندماج الأسواق الوطنية ومزيد من التخصص وتقسيم العمل بين المحافظات قيد الدراسة على وفق المزايا النسبية الحقيقية، وهذا يترتب عليه أو ينتج عنه رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة المقدرة على المنافسة الدولية.
2. ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة مستوى التشغيل والإنتاج، ذلك أن التكامل الاقتصادي سينعكس ايجابيًا على التوقعات المستقبلية لمتخذي القرارات الاستثمارية، فاتساع الأسواق يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في تصريف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وكذلك زيادة الدخول وتحسين مستوى التنمية بين المحافظات قيد الدراسة.
3. تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المحافظات قيد الدراسة، ذلك أن التكامل الاقتصادي يستهدف إزالة كافة القيود المعوقة لحرية انتقال عناصر الإنتاج بين المحافظات المشتركة في التكامل، وينتج عن ذلك الاستفادة الجماعية المثلى من تنوع الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، مما يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية.
4. تنويع سلة الإنتاج، والصادرات السلعية، والخدمية في إطار من التنسيق بين المحافظات المشتركة في برنامج التكامل.
5. زيادة التجارة البينية بفعل الترتيبات التكاملية بين المناطق المشتركة في التكتل أو التكامل الاقتصادي، مما يؤدى إلى تحسين معدلات التبادل لصالح هذه الأقاليم[3].

مما سبق يمكن أبراز الآثار السلبية لضعف التكامل الصناعي بين المحافظات في الآتي:

1. وجود بطالة في الموارد الاقتصادية: أن عدم وجود تخطيط صناعي إقليمي في توزيع الصناعات يعني ترك العملية بدون أخذ السكان في الاعتبار سواء أكان كميًا أم نوعيًا، ومن ثم استيعاب العمالة الموجودة في الأقاليم، فالتخطيط الصناعي الإقليمي لابد وأن يمتص الفائض من العمالة أو الموارد الاقتصادية. ووجود هذا الفائض له آثاره السلبية والسيئة على

---

(1) احمد حبيب رسول ، مبادئ جغرافية الصناعة ، مطبعة الحوادث ، بغداد ، 1980 ، ص122-125.

(2) محمد حجازي، الجغرافية الاقتصادية، جامعة الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 2008، ص22.

(3) يوسف يحيى طعماس، التخطيط الإقليمي في العراق، مجلة دراسات الخليج العربي، عدد 61، السنة 16، 1990، ص65.

الإقليم، إذ ترتفع معدلات البطالة ويتدهور الإقليم، وقد تحدث هجرة إلى الأقاليم الأخرى أو تنتشر وتزداد معدلات الجريمة في هذا الإقليم، وغير ذلك[1].

2. ازدحام المدن في بعض المناطق وتدهور الريف: عند عدم وجود تخطيط إقليمي قد يتم تنظيم المدن وإنشاء الصناعات فيها بشكل عشوائي يؤدي إلى زيادة متتالية للهجرة من الريف إلى المدن، مما ينعكس في صورة ازدحام شديد في المدن وفي المقابل يخلو الريف من العمالة وينخفض الإنتاج الزراعي والحيواني، فيتدهور الريف بشكل واضح.
3. انعدام التوازن بين التطور الاقتصادي والتطور الاجتماعي: في التخطيط عمومًا يؤخذ في الحسبان أن يكون التطور الاقتصادي مصحوبًا بتطور اجتماعي وثقافي أيَضًا في المقابل، أما لو حدث تطور في الجانب الاقتصادي فقط فسيكون هناك آثار ضارة بالمجتمع الإقليمي أو الدولة، حيث لا يمكن الفصل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. التلوث البيئي: من أهم العناصر التي يتم دراستها في الاقتصاد الحضري، فكثير من المدن تعاني من مشكلة التلوث خاصة المدن الكبرى، وعدم التخطيط يؤدي إلى وجود مصانع في داخل المدن مما يزيد من مشكلة التلوث فضلا عن ازدحام المدينة نتيجة لعدم وجود تخطيط وزيادة عدد السكان والسيارات.
5. انخفاض الإنتاجية الخاصة بالعمال: تنخفض إنتاجية العامل لأي سبب من الأسباب السابقة، كازدحام المدن وتأثيره على التأخر في أداء العمل والمهام المختلفة، والتلوث البيئي وتأثيره على صحة العامل وقدراته البدنية، أو بسبب جوانب سلوكية نفسية للعامل وعدم الوعي بأهمية العمل[2]، وما إلى ذلك ينظر مخطط(2).لذا نجد هناك اختلاف كبير وواضح في البنية الصناعية لهذه المحافظات من حيث :

1. الاختيار الموقعي للنشاط الصناعي في كل محافظة.
2. تركز عملية الاستثمار الصناعي في مشاريع قليلة.
3. اقتصاديات التكتل.
4. الموقع الجغرافي للإقليم.

وطالما كانت هذه هي مساوئ عدم الأخذ بالتكامل الصناعي، فإنه يمكن استنتاج المزايا التي تترتب على وجود التخطيط الصناعي الإقليمي، والمتمثلة فيما يأتي:

---

(1) محمد بلال الرعود، المعايير المستخدمة في تحديد المشروع الصناعي الناجح، الأردن، مطبعة ألوان المكتبات، 2008، ص52.

(2) محمد محمود إبراهيم الديب, المستعمرات الصناعية تخطيطا"وإنشاء, مكتبة الانجلو المصرية, القاهرة,1973، ص15.

1. القضاء على المساوئ الناتجة عن عدم وجود تخطيط صناعي إقليمي أي القضاء أو تجنب حدوث ازدحام في المدن أو بطالة أو تلوث وهكذا[1].
2. إن وجود صناعة معينة في الإقليم قد يؤدي إلى وجود صناعات ثانوية أخرى يعتمد وجودها على الصناعة الأساسية وهذا بالطبع يتحدد ضمن الخطة الإقليمية.
3. زيادة الخدمات الاجتماعية وارتفاع مستواها، كالضمان الصحي والتعليمي والتدريبي والأنشطة المختلفة والنوادي الترفيهية، ونظم التأمينات الاجتماعية والأنظمة الخاصة بالحوافز والإعانات وما إلى ذلك[2].
4. استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الأمثل لأن التخطيط يأخذ في الحسبان جميع الموارد المتاحة ويحاول استغلالها بكفاءة، وتوجيه الصناعات المختلفة للتوطن في الأقاليم ذات الوفرة في هذه الموارد[3].

مخطط (2) آليات معالجة الآثار البيئية للموقع الصناعي

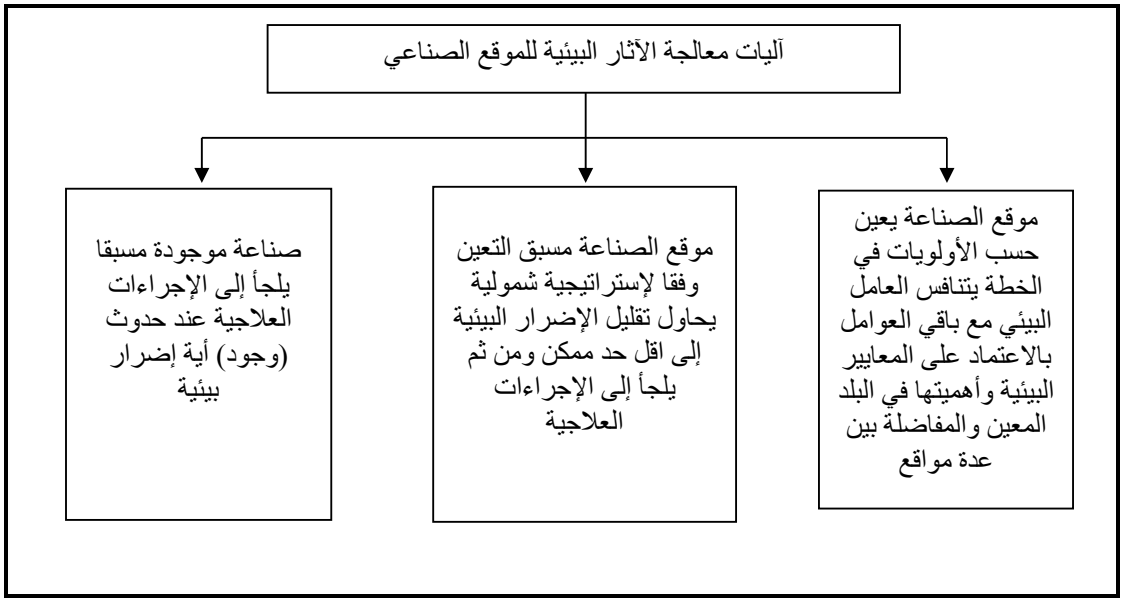

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على: Alfred Weber , Theory of Location of Industries , Translated by Friedrich , Seventh Edition , 1969

(1) لورنت هوجز، البيئة والتلوث، (ترجمة) محمد عمّار الراوي، عبد الرحمن محمد عشير، وزارة التعليم العالي والبحث العالمي، جامعة بغداد، 1989، ص44.

(2) زين الدين عبد المقصود، البيئة والإنسان دراسة في مشكلات الإنسان مع بيئته، ط1، دار البحوث العلمية، الكويت ، 1990، ص 235

(3) المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، مركز البحوث الصناعية : W.W.W cibafi.org/ news center/ Detail.

ثامناً: أهمية التكامل والترابط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للصناعات التحويلية:

تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة ويتضح ذلك مما يأتي:

1. إنَّ التكامل بين الصناعات الصغيرة له دور كبير في تحقيق الوفورات للصناعات المتوسطة والكبيرة من خلال التعاقد مع هذه الصناعات الصغيرة على إنتاج العديد من السلع، نصف المصنعة والعديد من مستلزمات الإنتاج، وإذا استعرضنا أمثلة لهذا التكامل والتعاقد من الباطن بين كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة نجد مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية تشتري أكبر الشركات للصناعات الالكترونية(65,6%) من احتياجاتها من منشآت صغيرة، وفي سويسرا تعتمد الصناعات إلى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الالكترونية والساعات والأدوية[1].
2. زيادة نسبة المكون المحلي لبعض المصانع الكبرى، فالصناعات الصغيرة تقوم بدور تكاملي يؤدي لتنمية وتطوير القطاع الصناعي.
3. تحسين استخدام طاقات الشركات الصناعية بصفة عامة وزيادة الإنتاج والتشغيل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة0
4. إيجاد روابط بين المشروعات ذات الأحجام المختلفة بعضها البعض يحسن من القدرة التسويقية لهذه المشروعات ويوفر لها إمكانيات تسويق منتجاتها من المدخلات إلى المشروعات الكبيرة " تعد صناعات قطع الغيار والمستلزمات المغذية لصناعة السيارات نموذج لهذا العنصر".
5. أن التكامل بين الصناعات الصغيرة والكبيرة يؤدي إلي نقل وتوطين التكنولوجيا في منشآت تلك الصناعات.
6. توليد العديد من الصناعات الصغيرة من خلال الصناعات الكبيرة وبالتالي زيادة فرص التشغيل ولاسيَّما للشباب.

---

(1) جون كلايسون، مدخل إلى التخطيط الإقليمي"، ترجمة الدكتور إميل جميل شمعان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، بغداد، 1988، ص16.

7. تخلي الشركات الكبيرة عن أجزاء كاملة من أسلوب إنتاجها واعتماد إستراتيجية التخصص وتقسيم العمل لرفع قدرتها التنافسية لمواجهة عولمة السوق والإنتاج والأسعار والتسليم.
8. تقليل مجالات الاعتماد على المصادر الخارجية مما يؤدي بطبيعة الحال إلى تقليل آثار العوامل الخارجية على مستوى أداء الإنتاج الصناعي وتعزيز الفرص السوقية لمنتجات هذه القطاعات في الأسواق الخارجية[1].

تاسعاً: المعوقات التي تواجه التكامل الصناعي:

1. غياب الرؤية الإستراتيجية وتخطيط السياسات الصناعية.
2. التخلف والركود التكنولوجي لعدم قدرة المنشآت الصناعية من التعامل مع المتغيرات الفنية والتكنولوجية العالمية.
3. انخفاض مستويات الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية في المشروعات الصناعية.
4. ضعف هيكلية المنشآت الصناعية القائمة.
5. محدودية الحصول على مداخلات إنتاجية محلية من القطاعات الأخرى ولاسيَّما الزراعية.
6. الهدر في استخدام الأيدي العاملة الفنية والكفاءات العلمية في مجال الصناعة[2].

عاشراً: أهمية تحقيق التكامل الصناعي ضمن الحيز المكاني للإقليم الجغرافي[3]:

تتضح أهمية تحقيق التكامل الصناعي ضمن الحيز المكاني، ولاسيما في الأقاليم المتخلفة (Under Developed Regions) من خلال الحقائق الآتـــية:

أولًا: أن التركز الكبير اللامتوازن للأنشطة الصناعية الكبيرة، فضلًا عن الأنشطة الخدمية ضمن أقاليم محددة،ولاسيما المراكز الحضرية الكبرى،قد اوجد تباين واختلاف واضح في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي،ومستويات تطور الأقاليم، أي وجود أنشطة متطورة ذات معدلات نمو عالية تتركز ضمن أقاليم حضرية معينة. وأنشطة مختلفة ومحدودة تتميز بالنمو البطيء وقلة العوائد الاقتصادية في الأقاليم الأخرى،ولاسيما المناطق الريفية. مما أدى ذلك إلى وجود فجوة إنمائية (Development Gap) بين تلك الأقاليم.

---

(1) Gould , J. Kolb.W.A.dictionary of the social sciences , Newyork , 1964, p. 328

(2) فاضل محسن يوسف، الروابط الصناعية المكانية للمؤسسات الصناعية في بغداد، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1990، ص17.

(3) حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة المصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص204.

ثانيًا: أن التباين في مستويات التطور الاقتصادي بين الأقاليم الجغرافية قد نتج عنه مشاكل اجتماعية وسياسية وبيئية خطيرة،أخذت تعاني منها المدن الكبيرة , إذ إنَّ زيادة عدد السكان وازدياد الطلب على الخدمات العامة ضمن هذه المدن، وعدم القدرة على تلبيتها قد يخلق ضغوط اجتماعية وسياسية من اجل تحقيقها، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الاهتمام بالمدن الكبيرة وإهمال الأقاليم الأخرى، ولاسيما المناطق الريفية التي تفتقر إلى وجود أنشطة اقتصادية (Economic Activities) وخدمية متطورة فيها، وهذه المشكلة تتمثل في المحافظات النامية بشكل عام، ومنطقة الدراسة على وجه التحديد، بسبب تركز معظم الأنشطة الاقتصادية والخدمية ضمن مراكز المدن الكبيرة[1].

ثالثًا: أن مشكلة التباين في مستويات التكامل الصناعي بين الأقاليم لا تقتصر على المحافظات النامية التي تبدو فيها المشكلة أكثر وضوحًا، بل تتمثل حتى في المحافظات المتقدمة صناعيًا، بسبب التركز الكبير للأنشطة الصناعية (Industrial Activities) ضمن أقاليم محددة، ولاسيما المدن الكبرى.وخير دليل على ذلك،هو محاولة اليابان خلق مراكز للنمو الصناعي، بهدف تنمية المناطق المتخلفة الواقعة شمال منطقة طوكيو–كيوتو، ذات التركز الصناعي الكبير فضلًا عن محاولة ايطاليا تنمية المناطق المتخلفة في الجنوب، من خلال إقامة أقطاب للتنمية الصناعية فيها، لذلك فأن تحقيق التكامل الصناعي المتوازن من خلال التوزيع المكاني المتوازن للأنشطة الصناعية والخدمية على مستوى الأقاليم سوف يسهم بشكل كبير في تصحيح الاختلالات الهيكلية ومعالجة مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي تعاني منها الأقاليم المختلفة من خلال القدرة على تقليل التفاوت في مستويات التطور، وتحقيق أعلى معدل للنمو الاقتصادي، فضلًا عن تحقيق الاستخدام الأمثل والكفوء للمقومات الجغرافية المتاحة التي تُسهم في تنمية الإقليم[2]، وفي مجال تحقيق التكامل الصناعي فأنه يتم التركيز على توطن الصناعات التحويلية (Manufacturing Industries) **كأفضل وسيلة لتحقيق التكامل الصناعي وفق الاعتبارات التنموية الآتية** [*]:

أولًا: تمارس الصناعة تأثيرا" كبيرا" في جذب واستقطاب الأنشطة المختلفة سواء من داخل الإقليم المراد تنميته أو من خارجة، إذ يتضح هذا الأثر من خلال قدرة الصناعة على جذب واستثمار

---

(1) صبحي أحمد مخلف حمد الدليمي، الصناعات التحويلية الكبيرة وتوطنها في محافظة كركوك، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار،2013م، ص13.

(2) محمد يوسف حاجم الهيتي، الصناعات الصغيرة في العراق ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1995، ص18

(*) للمزيد من الاطلاع و التفاصيل ينظر :حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث ، العدد45، 2009

رؤوس الأموال الكبيرة داخل الإقليم وخلق الطلب على الأيدي العاملة الفائضة من خلال تنوع فرص العمل، فضلًا عن استغلال المواد الأولية والتأثيرات الإيجابية للأنشطة الصناعية على الأنشطة الخدمية في الإقليم.

ثانيًا: إنَّ أهمية الصناعات التحويلية في تحقيق التكامل الصناعي تأتي من حقيقة مفادها إنَّ اعتماد اقتصاديات المحافظات على تصدير المواد الخام الأولية من دون تصنيعها، ولاسيما المحافظات النامية التي تعتمد على تصدير مادة خام واحدة أو أكثر، كما هو الحال في المحافظات النامية النفطية أو ذات الاقتصاد الزراعي المتخلف، قد انعكس ذلك سلبيًا إلى اقتصادياتها، ومن ثم تحقيق التكامل المكاني بسبب التذبذب الكبير في أسعار المواد الخام الأولية، فضلا عن عدم قدرة هذه البلدان على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المصنعة، وبسبب عدم امتلاكها قاعدة صناعية متطورة والتي تعتبر أهم متطلبات تحقيق التكامل الصناعي كما في المحافظات الصناعية المتقدمة، ومن هنا تأتي أهمية الصناعات التحويلية في توافر قاعدة متينة للاقتصاد الوطني وبالشكل الذي يجعله أكثر قدرة على مواجهة التقلبات الكبيرة في الأسعار، فضلًا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المصنعة كحد أدنى[1].

ثالثًا: إنَّ التوسع في قطاع الصناعة التحويلية يعد احد أهم وسائل تحقيق التكامل الصناعي في الأقاليم المتخلفة، من خلال إسهام الأنشطة الصناعية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومستوى دخول الأفراد، فضلا عن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الأقاليم المتخلفة، باعتبار التصنيع(Industrialization) يمثل العنصر الحاسم في معالجة مثل هذه المشاكل.

رابعًا: إسهام الصناعة في استيعاب الفائض من الأيدي العاملة في الأقاليم المتخلفة من خلال توافر فرص عمل، ومن ثم تقليل مخاطر البطالة، فضلا عن زيادة دخول الأفراد والإنتاج من خلال الإسهام في تفعيل دور الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في تلك الأقاليم[2].

خامسًا : تُعد الصناعة التحويلية من أكثر الأنشطة الاقتصادية التي تمتلك مرونة وحرية اكبر في الحركة ضمن الحيز الجغرافي (Geographicl space)، وخلق علاقات ارتباط مع الأنشطة الاقتصادية، فضلًا عن استغلال المقومات الجغرافية المتاحة ودعم الأنشطة الأخرى وتطويرها في الإقليم.

---

(1) عمار خليل إبراهيم, استعمالات الأرض الصناعية في ديالى, رسالة ماجستير (غير منشورة), معهد التخطيط الحضري والإقليمي, جامعة بغداد, 2004، ص15.

(2) حسن جبار هميم العسكر ، المؤشرات التخطيطية المستمدة من معايير انتقال الصناعة ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، تشرين الأول ، 1990 ، ص31-32 .

سادسًا: تُسهم الصناعة ولاسيما ذات الإنتاج الكبير في رفع قيمة الصادرات وتقليل الاعتماد على استيراد البضائع ذات الأسعار المرتفعة من خلال إنتاجها محليًا، فضلا عن رفع مستوى دخول الأفراد وزيادة القدرة الشرائية، إذ يعتمد نجاح عملية التكامل الصناعي على مدى إسهام القطاع الصناعي في دعم وتطوير الأساس الاقتصادي للإقليم وتحقيق مستويات متطورة في التكامل الصناعي.

سابعًا : إنَّ الصناعة التحويلية من حيث كونها هي التي تقود الفعاليات والأنشطة الاقتصادية الأخرى، فهي المسؤولة عن التغيرات التي تحصل في الهيكل الاقتصادي للإقليم وتباينه، لأن الترابطات الأمامية والخلفية للصناعات التحويلية هي التي تُسهم في تنشيط بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في الإقليم[1].

أحد عشر: التحديات التي تواجه عملية تحقيق التكامل الصناعي ضمن الأقاليم الجغرافية المتخلفة

تتمثل التحديات التي تواجه عملية تحقيق التكامل الصناعي ضمن الأقاليم الجغرافية المتخلفة ولاسيَّما في المحافظات النامية، بما يأتي:

أولًا: مشكلة اختيار نوع الصناعة، سواء من حيث طبيعة الصناعة، هل هي تقليدية أم ذات تكنولوجيا متطورة.

ثانيًا: حجم الصناعة. من حيث كونها صناعات ثقيلة ام خفيفة، إذ ان قاعدة التكامل الاقتصادية(Economic Development) بشكل عام، والتكامل الصناعي بشكل خاص تركز أساسًا على إنشاء الصناعات الثقيلة(Heavy Industries)، حتى وان كانت التضحيات الاقتصادية كبيرة، وذلك لأهمية هذه الصناعات في دعم وتطوير الصناعات الأخرى، ولاسيما الصغيرة، فضلًا عن الإسهام في تطوير اقتصاد الإقليم[2].

إنَّ تحقيق التوافق بين هذه التوجهات يعتمد أساسًا على مدى توافر الإمكانيات التنموية من حيث حجم الطلب على الإنتاج الصناعي، فضلًا عن توافر الموارد الجغرافية (الطبيعية، البشرية، والاقتصادية) ضمن الإقليم، وذلك لما لهذين العاملين من أهمية كبيرة في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع الصناعي، أي أن زيادة الطلب على أنتاج المشروع الصناعي، وإمكانية الحصول على

---

(1) تأسيس المناطق الصناعية في سوريا، (بحث على الموقع الالكتروني):
file:/ln:\80 Els.htmgoogle.com page,1

(2) يوسف اللوس، تمويل المشاريع الصناعية، بغداد، لا يوجد اسم المطبعة، 1962، ص25.

الموارد بتكاليف منخفضة له تأثير كبير في زيادة أرباح المشروع الصناعي، وتحقيق الجدوى الاقتصادية للإنتاج، وبما يُسهم ذلك في إمكانية قيام صناعات ذات تكنولوجيا متطورة.

ثالثًا: تتطلب عملية تحقيق التكامل الصناعي، تحديد دقيق للأنشطة الصناعية التي تُسهم في تطوير إنتاجية الأنشطة الاقتصادية الأخرى باتجاه التصدير ،ولاسيما النشاط الزراعي، فضلًا عن توقيع المشاريع الصناعية ذات القدرة على أنتاج بضائع بصورة اقتصادية للتعويض عن الاستيراد بكميات كبيرة[1].

رابعًا: إنَّ عملية المفاضلة في تطوير القطاع الصناعي أو الزراعي، أو كليهما، تُعد أيَضًا من بين تحديات تحقيق التكامل الصناعي ضمن الحيز الجغرافي (Geographical Space)، على الرغم من أن تحقيق التكامل في تطوير القطاعين مع الأخذ بنظر الاعتبار تطوير مشاريع البنى التحتية له أهمية كبيرة في نجاح عملية التكامل، إذ يمثل القطاع الزراعي والصناعي القطاعان الرئيسيان في تحقيق التكامل الصناعي الشاملة ضمن الحيز الجغرافي، وذلك من خلال الترابط والتداخل الواضح بينهما ضمن الحيز المكاني الذي يظهر وفق الحقائق الآتية[2]:

1. اعتماد قطاعي الزراعة والصناعة في تحقيق التكامل الصناعي على استخدام التكنولوجيا الصناعية الحديثة، وذلك من خلال استخدام الآلات والمكائن الحديثة في تحقيق التكامل الزراعية فضلًا عن استخدام المعامل والمكائن الصناعية الحديثة في مجال تحقيق التكامل الصناعية.
2. إنَّ استخدام التكنولوجيا الصناعية الحديثة في التكامل الزراعي يُسهم في تقليل استخدام قوة العمل البشرية مما يؤدي إلى وجود فائض في الأيدي العاملة، بينما تُسهم التكنولوجيا الحديثة المطلوبة لتحقيق التكامل الصناعي في خلق فرص عمل جديدة واستيعاب الفائض من القوى العاملة البشرية في القطاع الزراعي.

يسهم التكامل الواضح بين القطاع الزراعي والصناعي في تحقيق التكامل الصناعي ضمن المناطق الريفية من خلال ظهور نمط الصناعات الزراعية ضمن الحيز المكاني للإنتاج الزراعي، أي توطن الصناعات التي تعتمد على المواد الخام الزراعية كمدخلات في الإنتاج الصناعي ضمن

---

(1) محمد أزهر سعيد السماك وعبد العزيز مصطفى، الاعتبارات الإستراتيجية والجيوستراتيجية في تخطيط مواقع وحدات الصناعات التحويلية في العراق، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 13، 1985, ص22.

(2) عبد الزهرة علي الجنابي، الصناعة بين الجذب الحضري والتخطيط، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 39، حزيران 1999،ص75

أقاليم الإنتاج الزراعي لذلك فالمنفعة تكون متبادلة بين قطاعي الزراعة والصناعة من جهة وبين هذين القطاعين والقطاعات الأخرى من جهة ثانية.

أثنا عشر: الأطر المرحلية لبناء التكاملات الصناعية وتأسيسها بين الأقاليم الجغرافية والتخطيطية:

تعد الأطر المرحلية للتكاملات التي ينم بنائها من خلال الدراسات الواقعية لأقاليم الجغرافية من الأسس التي تساعد على تحديد وفحص إمكانات الأقاليم الجغرافية في تحقيق نتائج ايجابية للتكامل الصناعي، إذ يتضح من مخطط(3) أن العلاقة بين الجغرافية والتخطيط الإقليمي والتكامل الصناعي، تنطلق من حقيقة مفادها أن العملية التنموية لتحقيق التكامل الصناعي في الإقليم الجغرافي تتحقق من خلال ثلاث مراحل تنموية، متداخلة ومتبادلة التأثير مع بعضها، وتشكل المحصلة النهائية للعملية التكامل، وكما يأتي:

مخطط(3) طبيعة العلاقة بين الجغرافية والتخطيط الإقليمي والتكامل الصناعي

المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة..الواقع الجديد للإقليم الجغرافي New Existing situation		
الواقع الجغرافي القائم Existing situation	⇐	تخطيط الواقع الجغرافي القائم Planning	⇐	تطبيق الخطط	⇐	النتائج Results نتائج ايجابية ←تنمية← تكامل نتائج سلبية ← تخلف← لا يوجد تكامل

المصدر: نقلا عن سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الإقليمي نظرية توجه وتطبيق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة،1989، ص 150

المرحلة الأولى: دراسة وتشخيص الواقع الجغرافي القائم في الإقليم:

في هذه المرحلة التنموية، يلعب المخطط الجغرافي دورًا بارزًا، وبشكل يفوق الاختصاصات العلمية الأخرى، من خلال امتلاكه القدرة على تشخيص الواقع الجغرافي القائم في الإقليم، وبكل متغيراته الجغرافية التي تتمثل بما يأتي:

أولًا: المتغيرات الجغرافية الطبيعية. وتتضمن دراسة وتشخيص طبيعة الإقليم الجغرافي بكل ما يتضمنه من متغيرات تنموية من حيث موقع الإقليم، المساحة، والموارد المائية، والمناخ، والنبات الطبيعي، والسطح، والتربة، والتكوين الجيولوجي إلى غير ذلك.

ثانيًا: المتغيرات الجغرافية البشرية. وتشمل دراسة واقع سكان الإقليم بشكل تفصيلي من حيث توزيع السكان،معدل النمو، الكثافة السكانية،الفئات العمرية للسكان،حجم القوى العاملة... إلى غير ذلك[1].

ثالثًا: المتغيرات الجغرافية الاقتصادية. وتتضمن دراسة الواقع القائم للأنشطة الاقتصادية (الأساسية واللااساسية) في الإقليم، والتي تتمثل بالصناعة،الزراعة،التجارة والنقل، فضلا عن الأنشطة الخدمية الأخرى.

المرحلة الثانية: تخطيط الواقع الجغرافي القائم في الإقليم:

تعتمد هذه المرحلة أساسًا على كم المعلومات التي تم التوصل إليها، من خلال تحديد وتشخيص متغيرات الإقليم الجغرافي خلال المرحلة الأولى[2]، إذ يتم خلال هذه المرحلة التنموية القيام بعملية تخطيط متغيرات الواقع القائم للإقليم،لتحديد الخطط والضوابط المناسبة باتجاه تحقيق أفضل استخدام للإمكانيات التنموية المتاحة في الإقليم، إذ يتخذ التخطيط ثلاث جوانب رئيسية، تتمثل بتخطيط الوقت الإمكانيات التنموية المتاحة، فضلًا عن تخطيط الجهود المبذولة في الإقليم.

المرحلة الثالثة :الواقع الجديد للإقليم الجغرافي (نتائج التكامل):

تمثل هذه المرحلة المحصلة النهائية للعملية التكامل، من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها باتجاه خلق واقع تنموي جديد للإقليم الجغرافي مما يساعد على تحقيق التكامل الذي يعتمد أساسًا على الفرضيات والنتائج التي تم التوصل إليها خلال المرحلة الأولى والثانية من العملية التنموية، فإذا كانت الفرضيات والنتائج قد بُنيت على أسس صحيحة، فهذا يعني إن النتائج التكامل ستكون ايجابية، ومن ثم خلق واقع جديد متطور للإقليم المتخلف،أي تحقيق التكامل الصناعي في الإقليم لأن نتائج الايجابية ستكون متميزة في عطائها الاقتصادي والاجتماعي وشاملة في تأثيرها[3].

أما إذا كانت الفرضيات والنتائج قد بُنيت على أسس خاطئة فهذا يعني أن النتائج التنموية ستكون سلبية، وهو ما يعني فشل العملية التنموية وبقاء الإقليم متخلف، إذ أن النتائج السلبية تشير إلى أن التخلف هو الذي تحقق، لأن عمليات الهدر الاقتصادي في الإمكانيات المتاحة والوقت فضلا عن الجهود التي بُذلت قد انتهت إلى نتائج سلبية من دون أن يتحقق التطور في الإقليم.

---

(1) Bigham, P.C., Transportation Principles and Problems, McGraw Hill Book Co., Inc., New York, 1964.

(2) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة، القاهرة، توزيع دار الجامعة المصرية،1987، ص52

(3) صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه، تطبيقاته، أجهزته، الجزء الأول، 1921-1980، مطبعة إبداع، بيت الحكمة، بغداد، 2002،ص21.

المرحلة الرابعة : إعادة تقويم ما تم تنفيذه من الخطط

يمكن إضافة هذه المرحلة لأهميتها في استمرارية عملية التكامل الصناعي ونجاحه في الأقاليم من خلال المراجعة المستمرة ما تم تحقيقه من نتائج ايجابية أو سلبية لعملية التكامل في الأقاليم الجغرافية وثم التوصل إلى الحقائق التي تساعد على وضع خطط واستراتيجيات مستقبلية لأقاليم الجغرافية ، لذلك فالتكاملات بين المحافظات هي النتائج الإيجابية فقط التي يتم التوصل إليها من خلال تطبيق الخطط التنموية المختلفة، كما أن المحصلة النهائية للعملية التكامل تمثل النتائج التي تقوم على تحقيق واقع جديد للإقليم،أي نقل الإقليم الجغرافي من واقع التخلف إلى التطور.

يمكن تقسيم الأقاليم التي بحاجة إلى التكامل الصناعي على أساس مستويات التنمية على النحو الآتي[1]:

أولًا:الأقاليم المتطورة (Developed Regions):

تمتاز هذه الأقاليم بارتفاع مستويات التنمية وبمستوى اقتصادي واجتماعي متطور، فضلًا عن ارتفاع تكاليف الحصول على الخدمات العامة المتوافرة فيها بسبب زيادة الطلب عليها والناتج من التركز الصناعي والسكاني فيها، كما تمتاز هذه الأقاليم أيَضًا بوجود قطب نمو رئيسي فيها.

ثانيًا: الأقاليم الطبيعية (Netural Regions) أو المحايدة:

تمتاز هذه الأقاليم بانتشارها حول أقاليم النوع الأول، فضلًا عن ارتفاع مستويات الدخل وزيادة الطلب على الأيدي العاملة مع توازن الخدمات الموجودة فيها.

ثالثًا: أقاليم متوسطة (Intermediate Regions):

وهي التي تمتاز بالتداخل الواضح بين المناطق المتطورة اقتصاديًا واجتماعيا والمناطق ضعيفة التطور، فضلًا عن التوازن النسبي في توزيع الدخول والأيدي العاملة.

رابعًا: أقاليم مؤهلة للنمو (Developing Region):

وهي أقاليم تمتاز بانخفاض الكثافة السكانية وبإمكانيات تنموية غير مستغلة، بحيث يمكن استغلالها اقتصاديًا وبالشكل الذي يُسهم في زيادة معدل نمو الدخل وتحقيق التكامل في الإقليم.

خامسًا: الأقاليم المتدهورة (Depressed Regions):

وهي التي تمتاز بالتراجع المستمر في مستويات التكامل، بسبب تركز الأنشطة الصناعية القديمة فيها لا تلائم متطلبات التقدم التكنولوجي الصناعي (IndustrialTechnological

(1) محسن حرفيش السيد، التخطيط الصناعي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 1988، ص24.

Progress) الحديث، فضلا عن افتقارها إلى الخدمات المتطورة وانخفاض مستوى الأيدي العاملة فيها بسبب قلة الإنتاجية وانخفاض الأجور[1].

سادسًا: الأقاليم المتخلفة (Under developed Regions):

تعاني هذه الأقاليم من الركود (التدهور) الاقتصادي وافتقارها إلى الصناعات الرئيسة المتطورة ذات الإنتاج الكبير، فضلا عن أنها أقاليم ذات طابع زراعي تفتقر إلى خدمات البُنى الأرتكازية اللازمة. إن العلاقة بين الجغرافية (Geography) وتحقيق التكامل الصناعي (Spatial Development) ضمن الحيز المكاني للإقليم، تتبلور بشكل واضح من خلال الحقائق الآتيــة:

أولًا: الدور البارز للجغرافي الذي يتضح من خلال دراسة الواقع التنموي القائم في الإقليم الواحد أو عدة أقاليم،بهدف تشخيص الأقاليم المتطورة وتلك التي تحتاج إلى توجيه الاستثمارات التنموية إليها بهدف رفع مستوى التكامل فيها وإزالة الفوارق التنموية بين الأقاليم الجغرافية والمتمثلة بتوزيع الأنشطة الاقتصادية والثروات ومستوى الدخل فضلًا عن تشخيص الموارد الجغرافية المتاحة في الإقليم وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحديد المستوى التنموي لكل قطاع وصولًا إلى تحقيق التكامل الصناعي المتوازنة في الإقليم من خلال الموازنة في جميع عوائد الاستثمارات التنموية الخاصة أو العامة الموجهة نحو الأقاليـــم[2].

ثانيًا: بما أن الإقليم الجغرافي يمثل بحد ذاته الوعاء الأمثل للتنمية المكانية، لذا فلا بد للعملية التخطيطية أن تستفيد من الخبرة الجغرافية القادرة على تحديد وتشخيص كل المتغيرات الجغرافية للإقليم وحصرها ضمن منظومة المعلومات التي تُسهم وبشكل كبير في رفد العملية التخطيطية بالمعلومات اللازمة لإنجاح العملية التنموية في الإقليم، وهذا يعني أن الجغرافيا تُسهم في تغذية العملية التخطيطية بالمعلومات الرئيسية وتشكل التكامل مخرجاتها[3].

ثالثًا: اعتماد التخطيط الإقليمي على نظريات الموقع التقليدية، كنظرية الجغرافي الألماني (كرستالر)، ونظرية (فون ثونن) في مجال استعمالات الأرض الزراعية، فضلًا عن نظرية (فيبر) المتعلقة

---

(1) عايد جسام طعمة الجنابي، تخطيط المناطق الصناعية في المحافظات كوسيلة لتنظيم استعمالات الأرض (دراسة تطبيقية لمحافظتي الانبار وكربلاء)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1999، ص22.

(2) فاضل محسن الموسوي، الاستخدام الأمثل لتقنية الروابط الصناعية، مجلة الخطط والتنمية، جامعة بغداد، العدد9، 2005، ص75.

(3) Keeble, David, Industrial Location and planning in the United kingdom. Methuen and co Ltd. London, 1970, p.68.

بالموقع الصناعي (Industrial Location) وهي نظريات اعتمدت اساسًا على الجغرافية في التوزيع المكاني للظواهر الجغرافية وإيجاد الحلول الصناعي المناسبة، فضلا عن أنها شكلت أهم الأسس التي اعتمدت عليها العمليات التخطيطية في مجال تحقيق التكامل الصناعي. وهذا ما يشير إلى الترابط والتداخل الواضح بين علم الجغرافية والتخطيط الإقليمي والتكامل الصناعي، باعتبار علم الجغرافية يمثل الدعامة الأساسية للتخطيط الذي يمثل أحد الوسائل المهمة في تحقيق التكامل الصناعي ضمن الحيز الجغرافي[1].

رابعًا: قدرة الجغرافي (Geographical) على تشخيص كافة المتغيرات الجغرافية (الطبيعية، والبشرية، والاقتصادية) في الإقليم والتي تشكل أهم الأسس التي تقوم عليها العمليات التخطيطية في الإقليم، كما تبرز أهمية دور الجغرافي من خلال قدرته على الربط بين نتائج دراسات مختلفة، فضلًا عن دور التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث في تحقيق التكامل الصناعي قد فتح آفاقًا واسعة لتغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم كافة ولاسيما المحافظات قيد الدراسة، **وذلك على وفق الاعتبارات التنموية الآتية:**

أولًا: أسهم التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث في رفع مستوى الإنتاجية للأنشطة الصناعية، فضلًا عن ارتفاع دخول الأفراد بصورة كبيرة،ويأتي هذا من كون الصناعة هي من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تُسهم وبشكل كبير في زيادة الدخل القومي. إذ أن ارتفاع مستويات الدخل سوف ينعكس على زيارة معدل الادخار، ومن ثم تعزيز القدرات الاستثمارية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وهذا ما يُسهم وبشكل كبير في تعزيز فرص تحقيق التوازن المكاني للتنمية بين الأقاليم المختلفة. ويتلخص مفهوم الأساس الاقتصادي بتقسيم النشاطات الاقتصادية الحضرية إلى قطاعين: الأول يجلب دخل إلى المدينة من مناطق تقع خارج حدودها، والثاني فعاليات لا تجلب دخلًا للمدينة من الخارج لأنها تصرف خدمتها وبضائعها داخل المدينة ويدعى القطاع الأول بالفعاليات الأساسية الذي يعد أساسًا لنمو الحيز الحضري أما القطاع الثاني فيطلق عليه الفعاليات غير الأساسية[2].

ثانيًا: أن للتقدم التكنولوجي ولاسيَّما في البلدان المتقدمة صناعيا دور كبير في زيادة عدد المؤسسات التعليمية، ولاسيما تلك التي تخدم الصناعة، فضلًا عن ارتفاع نسبة السكان الحضر، وزيادة عدد

(1) Watts H.D.,"Industrial Geography ", John Willey and Sons, Inc., New York, 1987, pp.116-118.

(2) محمد أزهر سعيد السماك وآخران، أساسيات الاقتصاد الصناعي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1984، ص53.

السكان من خلال إسهام التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث في تحسين مستوى الخدمات الصحية والتغذية للسكان[1].

ثالثًا: إيجاد طرق جديدة في استخدام المواد الأولية ومصادر الطاقة وبتكاليف منخفضة مما أدى ذلك إلى تراجع الأهمية الموقعية لمصادر الطاقة التقليدية، فضلًا عن تحرر الأنشطة الصناعية من الارتباطات الموقعية للتوطن من خلال إعطاء النشاط الصناعي حرية اكبر في اختيار الموقع المناسب للتوطن.

رابعًا: يُسهم التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث في تحقيق التكامل الصناعي، من خلال أثره في تطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ضمن الحيز المكاني وتقليل الفوارق التنموية بين الأقاليم المتخلفة أو بين الريف والمدينة.

خامسًا: تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة من خلال تدريبها وتأهيلها، وبالشكل الذي يتناسب مع متطلبات التكنولوجيا الصناعية الحديثة وتحقيق التكامل الصناعي، فضلًا عن خلق فرص عمل اكبر للأيدي العاملة من خلال الدور الكبير في زيادة تنوع فروع الإنتاج الصناعي[2].

الخلاصة:

من خلال عرض ومناقشة المحاور الرئيسة التي أشتمل عليها هذا الفصل، يتضح، أن تحديد مفهوم دقيق للتكامل الصناعي يرتبط بالزاوية التي يُنظر من خلالها إليها، على الرغم من أن وجهة النظر الجغرافية تعطي مفهومًا أوسع وأشمل للتكامل الصناعي.

وفي هذا المجال يمكن تحديد مقومات التكامل الصناعي من خلال تعدد وتنوع الموارد الطبيعية، فضلًا عن أهم الأسس والمبادئ للتكامل الصناعي بين المناطق المحافظات والعوامل المؤثرة في التخطيط الإقليمي والمحلي، وكيفية وضع الخطط الاقتصادي والعمرانية للمدن والتخطيط واختيار المواقع الملائمة من خلال التنسيق والخطط الإدارية والاجتماعية الملائمة للمجتمع المحلي ومواجهة التحديات والأزمات المستقبلية في الاقتصاد الوطني والقومي وتحقيق الموازنة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، لمواجهة التقدم الكبير الحاصل في العالم الصناعي والدول المتقدمة مع التأكيد على المزايا التكامل والآثار المكانية الايجابية والسلبية على البيئية.

---

(1) مظفر علي الجابري، المناطق الصناعية وموقعها في المدينة، مجلة الجمعية الجغرافية، المجلد 19، مطبعة العاني، بغداد، 1987، ص14.

(2) عدي فاضل عبد الكعبي، التحليل الجغرافي للمناطق الصناعية المخططة وأثرها في الاستعمالات الأرض الحضرية في محافظة بغداد، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2013م، ص22.

إنَّ تركز الفعاليات أو الأنشطة الصناعية في مناطق أو مراكز محددة من الإقليم، وهي عبارة عن تباين مقومات العملية الإنتاجية من إقليم إلى آخر والتي تؤدي إلى ظهور صناعات مختلفة وتركزها في منطقة دون أخرى أو بسبب وجود عوامل محلية تشجع على توطن نشاط صناعي معين في الإقليم يهدف إلى تحديد وتميز أنماط النمو المختلفة للأنشطة الصناعية في الإقليم بمعرفة الأنشطة التي تنمو بمعدلات أعلى من المستوى الوطني التي تنمو بمعدلات أقل منه. إلا أن واقع الحال عمومًا يؤثر في الفعاليات أو الأنشطة الصناعية تتجه للتكتل في أماكن محدودة أو في الأقاليم المتطورة وان ما يعزز ذلك الواقع في الانحياز المكاني للنشاط الصناعي في المناطق المتطورة عنصرين أساسيين هما:

أ. أن عمليات التكتل الصناعي في أقاليم متطورة عادة تطور ذاتيًا.

ب. أن أية محاولة لنشر المشاريع الصناعية في إطار سياسة توطنية مكانية لا مركزية سيكون ضمن التضحية أو خسارة النمو الاقتصادي، وهذا ما يستدعى من أن يكون اتجاه التكامل في إطار جديد بين الموقع الصناعي والتصنيع والتنمية الإقليمية أهم الاعتبارات لسياسة الموازنة المكانية.

ويمكن أن يتحقق ذلك التكامل والتوازن من خلال نمط التوطن ذا الانتشار المتمركز لتطوير مناطق الحاجة، ويعود السبب بالدرجة الأساسية إلى العلاقات متبادلة بين الصناعة والمقومات الجغرافية المتاحة للتوطن الصناعي في الإقليم الجغرافي، إنَّ محصلة التكامل الصناعي هي تحقيق الرفاهية للحيز الذي تتواجد فيه كالدخل الفردي والحصول على الخدمات الاجتماعية في نطاق النظم القانونية والإدارية السائدة، وتعدد الأنشطة التي تشملها عملية التنمية كما ترتبط بروابط اقتصادية واجتماعية وإدارية وسياسية تستلزم هذه الروابط بالضرورة بعدا مكانيا معينا هو الإقليم مع تحقيق نوعا من التخصص الوظيفي بهذه الأنشطة، يقود إلى تمركز العلاقات بهذا البعد المكاني والاتجاه إلى قطب نامي يمثل مركز الإقليم بحيث يكون مركز اقتصاديًا واجتماعيًا يحدد الأبعاد الإدارية للاستقرار الحضري من جهة والتركيب الفيزيائي للمستقرات البشرية ومخططاتها الأساسية من جهة أخرى، إن تحقيق التنمية المكانية المتوازنة يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق التنمية الصناعية والزراعية ضمن الحيز المكاني للإقليم الجغرافي كما لها دور في الأنشطة الخدمية في الإقليم باعتبار أن النشاط الصناعي والزراعي يمثلان أنشطة إنتاجية تشكل الأساس الاقتصادي للإقليم ولاسيما إن التنمية الصناعية تشكل أهم الأدوات التي تستخدم لتنمية المناطق الريفية .